

أجب بـ " صحيح " أو " خطأ " مع تصحيح الخطأ إن وجد.

1. يكاد لا يوجد فرق بين الاقتصاد الدولي والاقتصاد المحلي من حيث حرية حركة عناصر الإنتاج (خطأ) يوجد فرق كبير، فحركة عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) حرة نسبياً داخل الدولة لكنها تواجه قيوداً كبيرة عبر الحدود الدولية. (خطأ)
2. تركز اقتصاديات التمويل الدولي على الجانب "الحقيقي" من الاقتصاد مثل نظريات التجارة وسياساتها (خطأ) تركز اقتصاديات التمويل الدولي على الجانب "النقدي" والمالي (ميزان المدفوعات، أسعار الصرف)، بينما تركز اقتصاديات التجارة الدولية على الجانب "الحقيقي". (خطأ)
3. منظمة التجارة العالمية (WTO) مسؤولة عن الإشراف على استقرار النظام النقدي والمالي العالمي وتقديم القروض للدول التي تعاني من مشاكل في ميزان المدفوعات. (خطأ) منظمة التجارة العالمية تشكل العمود الفقري للنظام التجاري متعدد الأطراف وتحذف لتحرير التجارة، أما الإشراف على الاستقرار النقدي وتقديم القروض فمسؤولية صندوق النقد الدولي (IMF). (خطأ)
4. وفقاً لريكاردو، إذا كانت البرتغال تنتج القماش والبيد بكفاءة مطلقة أعلى من إنجلترا في كلا السلعتين، فلا يمكن أن تنشأ تجارة مربحة بينهما. خطأ العكس هو جوهر نظرية ريكاردو: يمكن أن تنشأ تجارة مربحة حتى لو كانت دولة ما أقل كفاءة مطلقاً في كل السلع، طالما هناك اختلاف في المزايا النسبية. (خطأ)
5. تأسس صندوق النقد الدولي (IMF) في مؤتمر برنتون وودز عام 1944 بهدف رئيسي هو إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية: خطأ: الهدف الرئيسي للصندوق كان تصميم نظام نقدي دولي جديد وتحقيق الاستقرار النقدي، أما إعادة بناء أوروبا فكانت مهمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير. (خطأ)
6. الوحدة النقدية الأوروبية (ECU) كانت عملة موحدة متداولة فعلياً بين مواطني الاتحاد الأوروبي منذ عام 1979. خطأ: ECU لم تكن عملة متداولة، بل كانت وحدة حسابية (سلة عملات) تستخدم كأصل احتياطي ووسيلة مقاصة بين البنوك المركزية. العملة الموحدة المتداولة هي اليورو الذي أطلق عام 1999. (خطأ)
7. من حجج أنصار الحماية التجارية أن أدوات الحماية تؤدي إلى رفع أسعار السلع المستوردة، مما يقلل الإنتاج المحلي ويزيد البطالة. (خطأ) برفع أسعار السلع المستوردة يزيد الإقبال على المنتجات المحلية، مما يزيد الإنتاج ويقل البطالة. (خطأ)
8. اتفاقية TRIPS تنظم التجارة في الخدمات بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. (خطأ) اتفاقية TRIPS تنظم الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (براءات الاختراع، حقوق النشر، العلامات التجارية)، أما تنظيم التجارة في الخدمات فمسؤولية اتفاقية GATS. (خطأ)
9. جهاز الاستئناف (Appellate Body) في منظمة التجارة العالمية لا يزال يعمل بكامل قضاته، مما يضمن حل النزاعات التجارية بفعالية.



(خطأ) جهاز الاستئناف معطل منذ ديسمبر 2019 بسبب رفض تعيين قضاة جدد (خاصة من قبل الولايات المتحدة)، مما أدى إلى شل آلية فض المنازعات. (خطأ)

10. جولة الدوحة (2001-2015) تُعتبر نجاحاً كبيراً حيث تم الانتهاء من جميع مفاوضاتها بنجاح وأطلقت عليها "جولة التسمية". (خطأ) جولة الدوحة تعتبر فشلاً كبيراً؛ تم إعلان وفاتها رسمياً في عام 2015 بعد سنوات من الجمود وعدم التوصل إلى اتفاق شامل، كما تحولت الدول نحو الاتفاقيات الإقليمية العملاقة كبديل للنظام متعدد الأطراف. السؤال الثاني (ن):

إشرح آليات تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات؟

آليات تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات (الآليات التلقائية وآليات السياسات) (5 ن)

عندما يكون هناك عجز أو فائض مستمر في الحساب الجاري، تسعى الدول إلى تصحيحه عبر آليتين:

1. الآليات التلقائية: (Automatic Adjustment Mechanisms)

(أ) - آلية سعر الصرف: في ظل نظام سعر الصرف المرن، يؤدي عجز الحساب الجاري إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية مقابل عرض العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض (إضعاف) قيمة العملة المحلية. هذا الإضعاف يجعل الصادرات أرخص بالنسبة للأجانب والواردات أغلى بالنسبة للمقيمين، مما يحفز الصادرات ويثبط الواردات لتصحيح العجز تلقائياً.

(ب) - آلية الدخل والأسعار: مرتبطة بالمدرسة الكلاسيكية، حيث يؤدي العجز إلى انخفاض في عرض النقود، وارتفاع في أسعار الفائدة، وانكماش في الطلب الكلي والدخل، مما يضغط على الأسعار المحلية للانخفاض، مما يعيد القدرة التنافسية تدريجياً.

2. آليات السياسات: (Policy Adjustment Mechanisms)

(أ) - السياسة النقدية: رفع سعر الفائدة يمكن أن يجذب تدفقات رأس مال تعوض العجز في الحساب الجاري، ولكنه قد يخنق النمو المحلي.

(ب) - السياسة المالية: خفض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب لتقليل الطلب الكلي، وبالتالي خفض الطلب على الواردات.

- سياسات جانب العرض: تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية الهيكلية من خلال الاستثمار في البنية التحتية، والبحث والتطوير، والتعليم.

- السياسات التجارية: مثل تخفيض قيمة العملة (في ظل نظام سعر الصرف الثابت)، أو فرض قيود تجارية (حمائية)، لكن الأخيرة مخوفة بمخاطر الانتقام وعدم الكفاءة).

يعتمد اختيار مزيج السياسات المناسب على النظام النقدي السائد، والظروف الهيكلية للاقتصاد، والأهداف الاقتصادية الأخرى مثل تحقيق النمو ومكافحة التضخم.

السؤال الثالث:

اشرح اساليب إدارة سعر الصرف .

- أساليب إدارتها:

1. عقود الصرف الآجلة (Forward Contracts): اتفاق ملزم بين طرفين لشراء أو بيع كمية محددة من العملة الأجنبية بسعر محدد (السعر الآجل) في تاريخ مستقبلي محدد. يُستخدم للقضاء على المخاطرة عن طريق "قفل" سعر الصرف مسبقاً.
 2. عقود الصرف المستقبلية (Futures Contracts): مشابهة للعقود الآجلة ولكنها متداولة في بورصات منظمة (مثل CME)، وبشروط قياسية (الحجم، تاريخ التسوية). تخضع لآلية الهامش اليومي (Marking to Market).
 3. مقايضات العملات (Currency Swaps): اتفاق بين طرفين لتبادل مدفوعات principals وفوائد بعملة مختلفة لفترة محددة. مثلاً، تقوم شركة أمريكية بمقايضة دولار مع شركة أوروبية مقابل يورو، ثم يعيدان التبادل عند نهاية العقد. يُستخدم للتحوط من المخاطر طويلة الأجل.
 4. خيارات العملات (Currency Options): يعطي الحق (ولليس الإلزام) لحامله في شراء (خيار Call) أو بيع (خيار Put) عملة ما بسعر محدد (سعر التنفيذ) في أو قبل تاريخ محدد. يوفر المرونة للتحوط من المخاطر مع الاحتفاظ بإمكانية الاستفادة من تحركات الأسعار الإيجابية. يدفع المشتري علاوة (premium) مقابل هذا الحق .
- يعتمد اختيار الأداة المناسبة على طبيعة المخاطرة (قصيرة/طويلة الأجل)، والتكلفة، ودرجة المرونة المطلوبة، وقدرة الشركة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.